مراجعة مقال "أصل نشأة الدولة بحث في الفلسفة السياسية وتاريخ القانون العام"

للدكتور عبد الحميد متولي

م. د. حسن هادي رشيد

جامعة كلكامش

Review of the article "The Origin of the State: A Study in Political Philosophy and the History of Public Law" by Dr. Abdul Hamid Metwally

M.D. Hassan Hadi Rashid

Gilgamesh University

المستخلص: تنبني هذه القراءة على إعادة قراءة نظريات نشأة الدولة عند الدكتور عبد الحميد متولي بعد اكثر من 77 عاما من نشر بحثه الموسوم "أصل نشأة الدولة بحث في الفلسفة السياسية وتاريخ القانون العام" والذي تم نشره لأول مرة في مجلة القانون والاقتصاد، الصادرة عن كلية حقوق القاهرة في عدد سبتمبر وديسمبر 1948، والذي تم إعادة نشره في مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، المجلد (2) العددين (1و2) 1964، وتضمنت هذا النسخة اضافة او إشارة الى الإسلام في الصفحات (1 و15-16)، وجاء البحث في 70 صفحة خلت من المصادر في نهايته.

أولا: خلو البحث من المقدمة وعدم وضع فرضية محددة للبحث.

وأيضا خل البحث من المقدمة المتعارف عليها حاليا، بعدم وجود ملخص، ومقدمة تحتوي على اهمية البحث واهدافه، ومن ثم الإشكالية ليعرض منها الفرضية، والمنهجية والهيكلية، والتي تم تسميتها "نبذة". وهي اشبه بالملخص عن البحث جمعها في (11) فقرة. وذات الترقيم اعتمد في متن البحث الذي خلى من الترقيم الفرعي. ولعدم وجود الإشكالية ليعرض منها الفرضية يمكن استنتاجهما في فقرة رقم (1) من متن البحث، ويمكن استنتاج الفرضية بعبارته "انما اطمح الان

الى القاء ضوء جديد على ذلك الموضوع القديم وبيان حل تلك المشكلة التي أشكل حلها على الباحثين".

وفي فقرة النبذة والتي أشار فيها لعدد من النظريات التي تتحدث عن اصل نشأة اول دولة في العالم. وعن اصل الدولة عنده بينها في الفقرة (10) التي جاء فيها "الوضع الصحيح لمسالة "اصل نشاه الدولة" ضرورة اتجاه البحث الى اصل نشأة الدولة المصرية الفرعونية، بيان الأسلوب العلمي الصحيح لإجراء هذا البحث وضرورة الاستعانة بأبحاث علماء علم الاجتماع عن أحوال الجماعات البدائية التي تعيش في العصر الحديث". لأثبات هذه المعلومة، والتي يمكن عدها الفرضية التي كان يقصد اثباتها، فجاءت الفقرة في النبذة والمتن (11) عن تاريخ "اصل نشأة الدولة المصرية القديمة (الفرعونية)". وهو هنا يضع نتيجة مسبقة تفقد البحث قيمته العلمية بالانحياز لنتيجة مسبقة، وهو ما يتعارض مع حيادية البحث العلمي، الا ان تم اعتبار تلك الفقرات تمثل الخلاصة والمقدمة.

مع ان الأصل في الفرضية قبولها للأثبات او النفي، اما فرضيته كانت ذات اتجاه واحد وهو اثبات اصل الدولة في مصر لا البحث عن احتمالات أخرى. ففي الصفحة 39 يظهر الهدف من البحث او الفرضية الحقيقية التي يحاول اثباتها، ففي الحديث عن الطوطمية[*]، يقول: "كما ان هنالك الكثير من الدلائل تدل على سبق وجود تلك الجماعات في عصر ما قبل التاريخ في مصر (كما سنبين ذلك تفصيلا فيما بعد)". والقول له.

وخلال 45 صفحة الذي تحدث فيها عن نظريات تأسيس الدولة، وبين العيوب فيها، ونحن نتفق معه فيما ما ذكر الا بعض الملاحظات التي سنبدي أهمها لاحقا. لحسم امر الفرضية التي نعتقد انه كان يقصدها من محور بحثه نقتبس قوله: "الان وقد انتهينا من ذلك كله (ويقصد به بيان التشابه بين السكان الأصليين البدائيين في استراليا والهنود الحمر بالشعوب التي عاشت

* - التوتمية تستخدم في الترجمة المصرية، والطوطمية في ترجمة المؤرخين والكتاب العراقيين وهو ما سنستخدمه في هذه الورقة. ولتعريفها ينظر، ص 53-45

في مرحلة ما قبل التاريخ أي الطوطمية) يجدر بنا ان نعرض عرضا موجزا موضوع اصل نشأة الدولة المصرية القديمة. من اجل ذلك كان لزاما علينا ان نتجه بالبحث الى بيان ما كانت عليه الجماعات البدائية في مصر ما قبل التاريخ"

وجاء هذا الاستنتاج بعد ان بين في الصفحات (46 الى 51) الشك في النظريات السابقة كونها غير علمية، وبرر ذلك ان ما مكتشف عن باقي الحضارات بكونه قليل لا يعطي تصور واضح عن نشأة تلك الدول. ولتقليل وصفه بعدم الحيادية وقبول هذا التبرير؛ فنعتقد ربما يعود ذلك لقلة المصادر المتوفرة لديه في اربعينيات القرن الماضي وقت كتابة البحث.

ثانيا: بعض الإشكاليات على ما طرحه في بيان نظريات اصل نشأة الدولة.

بعد ان قدم في 39 صفحة النظريات التي تتحدث عن اصل الدولة، طرح فيها أصول تلك النظريات وسبب تبنيها من البعض كمنح احقية السلطة لمن يحكم او كأسلوب لتحديد مشروعية السلطة الحاكمة، وبيان نقاط القوة والضعف والاشكاليات التي قد تثار عليها؛ ولكنه يضع فقرة جديدة تحت عنوان "نقد تلك المذاهب والنظريات المختلفة" وتبدا هذه الفقرة (ص40) بقوله: "ان هذه النظريات جميعا- فيما نرى- ليست مما يصح الاخذ بها ولا مما يصح مجرد ذكرها باعتبادها نظريات علمية.... وليس لها فيما نرى من فضل سوى انها تطلعنا على صور مختلفة من صور التفكير الفلسفي الساسي". ونحن هنا نتفق معه في هذا الاستنتاج، وان كانت تلك النظريات قد حددت اصل بعض الدول، الا لأنها لم تحدد بالضبط أي منها ولو وجه التقريب متى أسست اول دولة، وهو ما يجب ان يكن هدف تلك النظريات. بل انها كانت اقراب ما تكون دراسة الواقع الذي يعيش فيها من أسس لتك النظرية، وأيضا لشرعنة السلطة في تلك الدول، ومع هذا الاتفاق الا اننا نحب ان نشير الى بعض ما غفل عن ذكره الدكتور (عبد الحميد متولي) عن تلك النظريات.

1- نظرية التفويض الإلهي.

يشير الدكتور (عبد الحميد متولي) الى ان نظرية الحق الإلهي المباشر كانت من صنع واعتقاد المفكرين ممن أراد إعطاء الطابع القدسي للملوك وهو ما جعل الفكرة تتسلط على فكر الملك لويس الحادي عشر في القرن الخامس عشر الذي كان ينفق الأموال الطائلة لتقديم القرابين الى العذراء والقديسين، وكانت النزعة الدينية منتشرة في اوربا والتي كان لها حضور سابق مع الحروب الصليبية حيث كانوا يعتقدون ان الله حاضر معهم ويأمرهم بالرحيل الى القدس، كل ذلك ليعطوا شرعية على احكامهم.

الا انه وفي حديثه عن نظرية التفويض الإلهي عند الفراعنة نجده يبحث لهم عن تبرير وانهم لم يمارسوا هذا الادعاء للحصول على الشرعية والتسلط، مع انهم ادعوا الالوهية وهو ما يشير له بانهم منحو انفسهم من القاب التي تعني الاله المعبود منها (هورس Horus في الاسرتين الأولى والثالثة). ولقب (رع) في الاسرة الفرعونية الرابعة، ويوكد هذه الحقيقة بقوله: "ما هو معروف من أمر العقيدة الذائعة لدى المصريين الاقدمين من أن الآلهة هي التي قامت اولا بحكم مصر، بعد ان انتهت من مهمة خلقها، وذلك العصر كان يعد في اعتقادهم عصر حكم الالهة العظام الخالقيين للبشرية المنظمين لشؤنها" ويرى الدكتور (عبد الحميد متولي) انه وبخلاف لويس الرابع عشر في فرنسا وعصر غليوم في المانيا، ان هذه الاسر لم تستغل نظرية الحق الإلهي المباشر كأداة استغلال من الملوك للعقائد الدينية او مجرد وسيلة او حيلة لتفسير وتبرير السلطة المطلقة للملوك، ويرى ان ذلك يعود "نتيجة طبيعة الظروف البيئية والاجتماعية والحياة العقلية في الازمة القديمة".

وهذا يتناقض مع جاء في القرآن الكريم الذي جاء في قوله تعالى حكاية عن فرعون: {فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى} (سورة النازعات: 24) وقوله تعالى: {قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ} (سورة غافر: 29) وكذلك في قوله تعالى: {قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي

نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ} (سورة الأعراف: 127) وغيرها العشرات من ممارسات فرعون بكونه الاله، وكل هذا يظهر ان الدكتور اذا كان من البداية يريد ان يثبت شيء ما وان صرح عنه في النبذة، الا ان يثبت ما يخالف القرآن بعدم الاستبداد ولا استغلال الدين في الحكم، ان كان في قصة نبي الله موسى وحتى في زمن نبي الله يوسف، فهذا غير مفهوم منه الا انه يصر على تثبيت فرضيه.

ويقع الدكتور في خطا آخر حين يتحدث عن الحكم الإلهي عند اليهود فيضيف الى النص الذي نقله كلمة (كما يعتقدون) (ص 9) "وحين طلب اليهود ان يكون لهم ملك استجاب الله –كما يعتقدون– الى طلبهم" وهذا خطاء لان ذلك ثابت بنص القرآن كما في قوله سبحانه وتعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا...} (سورة البقرة: 246) واذا ما نظرة لتاريخ كتابة البحث 1948 تاريخ اعلان دولة الكيان الصهيوني؛ يمكن تفهم عدم رغبته شرعنة هذا النظام المحتل، الا ان ذكر النص القرآني لا يمنحهم الأرض التي احتلوها او التي يطمحون لها من النيل الى الفرات، لا من الناحية التاريخية حيث لم يدم لهم الحكم كما يشير لذلك الدكتور نفسه ان حكمهم كان اقل من قرن (1030 الى 935 ق. م)، ولا حتى في سياق هذه الآية وغيرها الكثير من الآيات التي غضب الله عليهم بل ووصفهم بالكفر في الكثير من الآيات.

وإذ يذكر الدكتور (عبد الحميد متولي)في (ص12) في حديثه عن المسيحية اذ يبين ان قضية "الفصل بين الدين والدولة مبدأ جاءت به المسيحية اذ لم يكن ذلك المبدأ معروفا قبلها" وهذه حقيقية ذكرها بعض رجال الدين اذ وصفوه بالعمانية. وفي فقرة أخرى يقول انه: "بعد انتشار المسيحية ان بعض الدولة ظلت محتفظة بقسط من الصيغة الدينية فكان رئيس الدولة (ملكا كان ام امبراطور...) يعد في ذات القوت رئيسا دينيا كما كان الشأن في بيزنطة وفي روسيا". ولكنه

غفل ان يذكر الى بعض الدول انه مازال بعض الملوك المعاصرين يحملون تلك الصفة الدينية[1].

2-نظريات العقد الاجتماعي:

من المتعارف عليه ان نظريات العقد الاجتماعي (لروسو ولوك وهوبر) ذكرت بذت الاسم، الا ان الدكتور (عبد الحميد متولي) قد وضعها ضمن مسمى المذاهب الديمقراطية، وقدم دراسة الى أفكار روسو فقط، في الصفحات (22-33). وضمن هذا الموضع أشار الى ان (روسو: 1712-1778) بين في بداية الفصل الخاص بالعقد الاجتماعي بقوله "انني افترض". ويبين الدكتور ان هذا الافتراض له ما يصدق عله ما هو سابق (لروسو) اذا ينقل عن الأستاذ الألماني (بلونتشلي) ان دولة ايسلندة الجمهورية قد تكونت سنة 930 بناء على عقد اجتماعي، وفي العصر الحديث وفي كاليفورونيا 1849.

ولكنه الدكتور (عبد الحميد متولي) يغفل عن ذكر ان اصل تأسيس الدولة الإسلامية كانت اسبق من ذلك، والتي كانت علاقة تعاقدية تمثل صورة حقيقية لهذه النظرية، بين الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وبين اهل المدنية في ما يعرف ببيعة العقبة الثانية السنة 12 من البعثة، والتي جرت بطريقة تفاوض وحوار شفاف بين طرفين متكافئين وبشروط قبل بها كلا الطرفين لتكون بداية هجرته صلى الله عليه وسلم ليكون دولة وليس دعوة لاعتناق الاسلام. اذا ان بيعة العقبة الثانية لم يتم الحديث فيها لا عن التوحيد وهو أساس بعثة كل الأنبياء والرسل، ولا عن

[1] - اذ يعد الملك في بريطانيا "حارس العقيدة" وهو لقب منحه بابا الكنيسة الكاثوليكية ليو العاشر للملك هنري الثامن عام 1521، وبقي الملوك من بعده يحملونه حتى بعد انفصال كنيسة إنجلترا عن الكنيسة الكاثوليكية في القرن السادس عشر. وبعد الانفصال أقرّ البرلمان البريطاني تعيين الملك كرأس لكنيسة إنجلترا، وهو لقب حمله كلّ الملوك المتوجين منذ ذلك الحين، وسيحمله تشارلز الثالث أيضاً. الملك تشارلز الثالث: ما الأبعاد الدينية لمراسم التتويج؟، من موقع BBC عربي، 5/ أيار/ 2023، على الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65474240، حمل بتاريخ 2025/9/6. وأيضا من الدول التى يكون فيها رئيس الدولة (أو الملك) هو أيضًا الزعيم الدينى تشمل :إيران، حيث المرشد الأعلى هو أعلى سلطة دينية وسياسية؛ وبعض الممالك اللوثرية مثل الدنمارك والنرويج وآيسلندا، حيث الملك أو الرئيس له دور في الكنيسة الرسمية.

مكارم الاخلاق التي جاء ليتممها صلى الله عليه وسلم، لا حتى العبادات، بل كانت شروطها شروط تعاقدية لتأسيس دولة[1].

3- نظرية القوة:

وإذ تعد من اكثر النظريات المرجح لها لان تكون هي الأقرب للصحة من باقي النظريات الا انه لم ذكرها بكثير من الاختصار، فيما اسهب في مواضيع سابقة ولاحقة، حيث لم يتطرق لأصل تلك النظرية ونقاطة القوة والضعف فيها، حتى انه غفل عن ذكر (ابن خلدون وماركس) فضلا عن الاخرين.

ثالثا: نتائج البحث واثبات الفرضية

ايً كانت الفرضية ما تم استنتاجها منا او لمح لها الدكتور في اكثر من مناسبة. الا انه مع ذلك يبدو ان هناك اتفاق جوهري اخر مع الدكتور (عبد الحميد متولي) فيما يتعلق فيما يجب ان يكون عليه البحث في تلك النظريات، وهو البحث لإيجاد اصل نشاه اول دولة، وهو ما كنا قد اشرنا له في بحثنا الموسوم " التطرف الديني ونظرية تأسيس الدولة: الولايات المتحدة الامريكية أنموذجاً"[2]. حيث وجدناه ايضا ينتقد أصحاب النظريات السابقة بقوله: "ان أولئك العلماء والمفكرين لم يسلكوا من اجل حل تلك المسألة طريق البحث العلمي التاريخي، وانما سلكوا الطريق الأقصر والايسر طريق البحث النظري المجرد (أي القائم على مجرد التفكير والتخمين)". الا اننا نجده في صفحات لاحقة يبرر لنفسه عندما يسلك نفس هذا الطريق.

ونجد اننا سرنا واياه في نفس المنهج وهو البحث "في اقدم تلك الأشياء او الى عهد تلك الظاهرة"، ونتفق معه مرة أخرى عندما يبين (ص47) "ان من المؤرخين الأخصائيين في التاريخ

[1] - فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، عَلاَمَ (4) نُبَايِعُكَ، قَالَ: " تُبَايِعُونِي عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي النَّشَاطِ وَالْكَسَلِ، وَالنَّفَقَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَعَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأَنْ تَقُولُوا فِي اللهِ، لَا تَخَافُونَ (5) فِي اللهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ، وَعَلَى أَنْ تَنْصُرُونِي، فَتَمْنَعُونِي إِذَا قَدِمْتُ عَلَيْكُمْ مِمَّا تَمْنَعُونَ مِنْهُ أَنْفُسَكُمْ، وَأَزْوَاجَكُمْ، وَأَبْنَاءَكُمْ، وَلَكُمُ الْجَنَّةُ "، قَالَ: فَقُمْنَا إِلَيْهِ فَبَايَعْنَاهُ، مسند الامام احمد، حديث 14456.

[2] - والذي شاركنا في في الملتقى العالمي: (الدين والمعتقد تأثيره على السلطة والمجتمع عبر التاريخ) جامعة جندوبة، تونس/ الجزائر، شباط 2024. والذي سمح لي بتقديمه كمتحدث اول ضمن الندوة التي خصصت لطرحا موضوعنا، وتم منحي بخلاف البقية من الأساتذة المشاركين 20 دقيقة، وتم جعل توصيتي الأول ضمن مجموع الندوات خلال خلال الملتقى الذي منحنا رئاسة احدى ندواته، ولكن للأسف إدارة المؤتمر لم تفي بوعدها بنشر بحوث المؤتمر.

القديم من يرى ان بين الدول القديمة ما يشارك مصر في القدم كدولة البابليين والاشوريين" ويقر بهذه الحقيقية (ول ديورانت) في كتابه (قصة الحضارات)، الذي يبين ان (الآريون) لم يشيدوا صرح الحضارة بل أخذوها عن بابل ومصر، ولم ينشئ اليونان الحضارة انشاء لأن ما ورثوه منها أكثر مما ابتدعوه، وانهم كانوا الوارث المدلل الذي تلقى ذخيرة من الفن والعلم مضى عليها ثلاثة آلاف من السنين قبل وجود دويلات اليونان[1]،

ولكن نقطة الخلاف مع الدكتور (عبد الحميد متولي) عندما يجزم بان "مصر هي أجدر الدول القديمة بالبحث عن اصل نشأتها" فمع انه ونحن معه في انتقده حين ذكر ان أصحاب النظريات المتعارف عليها سلكوا الطريق الأقصر والاسهل نراه أيضا يركن لنفس اسلوبهم عندما يذكر في هامش رقم (1) ص 49 "ويصح بلا ريب ان يتجه البحث أيضا (على سبيل المقارنة) الى اصل نشأة غير مصر من الدول القديمة (كدولة الاشوريين والبابليين) على انه يجب ان لا يفوتنا –كما قدمنا وبينا– ما يعترض مثل ذلك البحث المقارن من المصاعب وما نتعرض له من أخطاء نظرا لضآلة ما كشف من الآثار عن عصر ما قبل التاريخ في غير مصر من تلك الدول القديمة".

مما لا شك فيه ان مصر تنافس حضارات ما بين النهرين في القدم، وهي كانت من الخيارات التي عملت عليها في بحثي الا ان بحثه هذا وما توصل اليه من نتائج جعلني استبعد مصر والتي حددها في العام 3200 قبل الميلاد تاريخ نشأة الدولة في مصر. (ص 51–52) وكذلك اكد على هذه المعلومة في السطر الأخير من بحثه. فهو ليثبت فرضيه لم يعتمد حقائق تاريخية، بل اعتمد على قراءة تحليلية بناءً على بعض المصادر، وفي محورين الأول، يستشفه من المؤرخ الأمريكي (بريستيد)، بان الاسرة الفرعونية التي حكمت بحدود العام 3200 فانه يسبق ذلك مرحلة تطور تمتد "لبضعة الاف من السنين" حيث عاشت العشائر الطوطمية.

[1] - وِل ديورَانت (ويليام جيمس ديورَانت)، قصة الحضارة، ترجمة: زكي نجيب محمود وآخرون، ج2، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص 10.

والثاني، المأخوذ من المؤرخ البلجيكي (جاك بيرين) الذي يذكر انه قبل الفراعنة بزمن طويل كانت هنالك منظمتان مستقلتان احدهما في الدلتا والأخرى في الصعيد. وهكذا يستدل الدكتور على ان بحثه سيكون في المدة التي تسبق العام 4200 قبل التاريخ وهو تاريخ اكتشاف الكتابة.

وكنا نتوقع في الصفحات العشرين الباقية ان يحدد لنا اصل الدولة المصرية بوجود تمايز بين الشعب والسطلة السياسية قبل هذا التاريخ 3200 قبل الميلاد. الا انه في عشر صفحات (52-62) يبد. في البحث عن الواقع الديني والاجتماعي والسياسي للعشائر الطوطمية، كمقارنة بما موجود اليوم في استراليا التي ما زال بعض سكانها الاصليين تعيش مرحلة البدائية دون ان تتطور. وبين في تلك الصفحات ان نظام الحكم كان شيوعي في كل شيء حتى في تحمل المسؤولية، وشيوعية في سلطة الحكم من ذلك قوله: "وقد بلغ التطرف في العمل بمبدأ المساواة الى حد عدم الاعتراف بسلطة لملك او لرئيس من الرؤساء" وان وجود زعماء ومجلس تشاور يفكر ويدير نيابة عن البقية فان هذا لم يمنحهم صفة السلطة العليا، ويضيف، في تلك الحقبة، وهذه الحالة ما زالت في استراليا بخلاف الهنود الحمر الذي حصل لهم تطور بظهور الزعامات فيها، وهو يمثل مرحلة مشابهة لمن سبقهم فيما قبل التاريخ ببدء مرحلة التطور والذي كان سبب لاحقا تشكيل الممالك والحكم الوراثي.

وبعد سرده الطويل عن الطوطم، والذي نعتقد انه كان بالإمكان اختصاره بتعريف للطوطم وبيان الجانب السياسي، ولكنه تحدث عن الطوطم بصورة عامة ثم عاد ليعيد ما ذكره على مصر، وهذا اخذ مساحة واسعة من البحث من (ص 51 الى ص 66). حيث يبين الدكتور (عبد الحيد متولي) ان مصر لم تكن بعيدة عن وجود الطوطم بما وفرته الاستكشافات في مصر، ولكنه بعد اسطر قليلة وبدل ان يرجع بالتاريخ ليثبت اسبقية مصر في التأسيس الى ما قبل (3200) نجده يعود لبحث وجود الطوطم في عهد الفرعونية كطوطم الصقر الذي مثل آلهة مصر، ومن ثم يحاول ان يثبت استمرار عبادة وتأثير عدد من الطوطم في مصر خلال العصر الروماني، ويبين استمرارها حتى اليوم لوجود عائلات تتسمى بأسماء النباتات.

وفي الصفحات الثلاث الأخيرة، يتحدث عن وجهة نظر بعض المؤرخين عن حدوث تحول في الحياة الطوطمية البدو الرحل والانتقال الى مرحلة الاستقرار، دون الإشارة لظهور التمايز في السلطة السياسية، ويذكر انه وبمرور الوقت تكونت المدن لتمثل امارة لها جشيها الخاص بها، ومجلس شيوخ يدير شئونها، ويبين ان الدويلات المصرية (دولة المدينة) تكونت بين ال4500–3500 قبل الميلاد، وخلال عدة مئات من السنوات اتحدت امارة الوجه البحري الدلتا في مملكة، والوجه القبلي في مملكة أخرى، ليخلص في نهاية بحثه للقول "وكان ملوك دولة الوجه البحري اول من فكر في اتحاد مصر تحت سيطرة حاكم واحد، ولكن الثورات قامت في الوجه القبلي احتجاجا على سيطرة ملوك الدلتا مما الى الانفصال لمرتين، حتى توحدت للمرة الثالثة على يد احد ملوك الصعيد ومؤسس الفرعونية الاولى جوالي 3200ق. م. ليختم بحثه بعبارة: "هكذا نشأت وتكونت الدولة المصرية القديمة".

وبتجاهله البحث عن حضارة الرافدين وقع في قصور بالنتائج، مع السماح بوصف البحث بعدم الحيادية، بفرضه اثبات فرضية معينة، دون ان يعطي مجال للأثبات او الرفض، وهو ما يخالف اصل البحث.